

Distr.: General
2 January 2009
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن طلب نيبال مساعدة الأمم المتحدة لدعم عملية السلام فيها

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٢٥ (٢٠٠٨)، الذي جدد فيه المجلس، بناء على طلب حكومة نيبال وتوصية الأمين العام، ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال، وفقاً لما جاء في القرار ١٧٤٠ (٢٠٠٧)، حتى ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وأنشئت بعثة الأمم المتحدة في نيبال كبعثة سياسية خاصة تشمل ولايتها رصد إدارة الأسلحة والأفراد المسلحين التابعين للحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) وللجيش النيبالي.

٢ - ويستعرض هذا التقرير مدى التقدم المحرز في عملية السلام وفي تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال، منذ تقريره المقدم إلى المجلس في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ (S/2008/670).

ثانياً - التقدم المحرز في عملية السلام

٣ - لقد قمت بزيارة نيبال يومي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر و ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، حيث تشرفت بإلقاء كلمة أمام الجمعية التأسيسية وأعربت عن تهاني الصداقة على التحول التاريخي الذي شهده البلد. وأثناء زيارتي هذه، اجتمعت بالرئيس، رام باران ياداف، وبرئيس الحكومة، بوشبا كمال داهال "براشاندا" وبزعماء الأحزاب السياسية الكبرى. وشددت على أن التحدي الأكثر إلحاحاً الذي ينبغي مواجهته في المستقبل هو إدماج أفراد الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم، ورحبت في هذا الصدد بإعلان الحكومة تشكيلها في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر اللجنة الخاصة للإشراف على هؤلاء الأفراد وإدماجهم وإعادة تأهيلهم. وشجعت الأطراف الممثلة في اللجنة على كفالة أن تبدأ هذه اللجنة عملها الهام في



أقرب وقت ممكن. كما دعوت الحكومة إلى التحرك سريعاً للقيام رسمياً بتسريح الأفراد الذين لا يستوفون شروط الانضمام إلى الجيش، لا سيما القصر.

٤ - ومنذ تولي الحكومة الائتلافية التي يقودها الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) مهامها رسمياً في آب/أغسطس، شهدت المسائل السياسية ذات الصلة بالسلام تقدماً بطيئاً، بخاصة ما يتعلق منها باللجنة الخاصة التي لم تلتئم بعد. ورغم الاتفاق في الجمعية التأسيسية على النظم القانونية التي ستستند إليها صياغة الدستور الذي يتعين بموجب الدستور المؤقت إنهاء صياغته بحلول أيار/مايو ٢٠١٠، ورغم تحديد أسماء أعضاء اللجنة، لم تشرع الجمعية في أعمالها الجوهرية بعد. وقد حققت الحكومة بعض التقدم في الجهود التي تبذلها لتيسير الاتصالات مع الجماعات المسلحة، إلا أن الحالة الأمنية في أجزاء معينة من مقاطعة تاراي ما زالت تثير بالغ القلق.

٥ - وتأخر إقرار الجمعية التأسيسية التي تقوم مقام الهيئة التشريعية - البرلمان لميزانية الفترة المتبقية من السنة المالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بسبب اعتراض حزب المؤتمر النيبالي، وهو أكبر أحزاب المعارضة، على بعض أحكامه. وهدد هذا الحزب بشلّ أعمال الهيئة التشريعية - البرلمان عبر الاحتجاجات ما لم تتحقق بعض المطالب. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، رفع الحزب المذكور إلى رئيس الحكومة هذه المطالبات التي تتعلق ببعض المسائل ذات الصلة بعملية السلام التي كان ينبغي حلها منذ زمن بعيد، وبجوانب قلقة إزاء الميزانية. وتعهد رئيس الحكومة علناً في كلمة ألقاها أمام الهيئة التشريعية - البرلمان بتلبية الحكومة لهذه المطالب. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمدت الميزانية بالإجماع.

٦ - وتعهد رئيس الحكومة في إطار الاتفاق مع حزب المؤتمر النيبالي بإعادة الممتلكات التي صادرها الماويون أثناء أعمال التمرد وذلك قبل ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ومنذ توقيع اتفاق السلام الشامل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أعلن الماويون مراراً وتكراراً عن التزامهم بإعادة الأراضي والممتلكات. وفي تطور لاحق، وقعت الحكومة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر اتفاقاً من أربع نقاط مع المنتدى الوطني للحقوق في الأراضي، لمعالجة مسائل أشمل تتعلق بالحرمان من الأراضي، وأعلنت في ١٠ كانون الأول/ديسمبر عن تشكيل لجنة علمية لإصلاح الأراضي.

٧ - ووافق رئيس الحكومة أيضاً على وقف الأنشطة "شبه العسكرية" التي تضطلع بها عصابة الشيعيين الشباب التابعة للحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) تواصل انتقادها بشدة جميع الأحزاب الأخرى. وعُثر في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر على جثتي شابين كان قد

اختطفهما أعضاء في العصابة المذكورة في منطقة دهادنغ في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، الأمر الذي تسبب بعمليات احتجاج شلت العاصمة بأكملها في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

٨ - وإن رئيس الحكومة، إضافة إلى موافقته على ممارسة الضغط لتلبية هذين المطلبين الرئيسيين، وافق على الكف عن استخدام أفراد وأسلحة من الجيش الماوي لتوفير الأمن للزعماء الماويين؛ وعلى اتخاذ جميع القرارات المالية ذات الصلة بإدارة مواقع تجمع الجيش الماوي، تحت رعاية اللجنة الخاصة؛ وعلى تعديل صلاحيات لجان السلام المحلية. وعلاوة على هذه المسائل المتصلة بعملية السلام، قُدمت وعود بإدخال بعض التعديلات على الميزانية.

٩ - وفي ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) اجتماعاً وطنياً قام مقام إحدى هيئاته المرجعية الثلاث المعنية بصنع القرارات، وذلك لتسوية ما يبرز داخل القيادة من خلافات بشأن توجه الحزب في المستقبل. وعقب نقاش أجراه الماويون بشأن الدرب الذي ينبغي سلوكه لتحقيق هدف الحزب المتمثل في إقامة "جمهورية شعبية"، تعهدوا بالتقدم على مراحل لإنشاء "جمهورية وطنية ديمقراطية اتحادية شعبية"، وذلك أثناء فترة انتقالية تركز على إنجاز عملية دمج الجيش، وتنفيذ أنشطة للتنمية وإعادة الإعمار، وتحقيق النمو الاقتصادي، وصياغة دستور "مناصر للشعب". وقرر الحزب تشكيل لجنة استشارية داخلية معنية بدمج الجيش تضم زعماء مركزيين وقادة فرق. وسيتم إخضاع استراتيجية الحزب لمزيد من النقاش في مؤتمر عام المقرر عقده في منتصف عام ٢٠٠٩. كما ترددت خارج دائرة الحزب أصداة النقاشات الداخلية التي أجراها الزعماء الماويون أثناء انعقاد الاجتماع الوطني والبيانات العامة، مما أثار شكوكاً إضافية بشأن مدى التزام الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) بالديمقراطية المتعددة الأحزاب وقلقاً من أن الحزب لم يتخلّ عن ماضيه العسكري.

١٠ - وانخرط حزب المؤتمر النيبالي أيضاً في أنشطة حزبية، فنفذ حملة توعية وطنية في جميع أنحاء البلد لإعادة بناء قاعدته الحزبية بعد خيبة أمله من نتائج انتخابات الجمعية التأسيسية التي أجريت في نيسان/أبريل. وعمد كبار زعماء هذا الحزب في اجتماعات حاشدة عُقدت في عدة أماكن إلى توجيه نقدهم اللاذع إلى الحكومة التي يقودها الماويون. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، بدأ الحزب المذكور مقاطعته للهيئة التشريعية - البرلمان، احتجاجاً على عدم الإجراءات التي اتخذها رئيس الحكومة لتلبية مطالبه، من بينها إعادة الممتلكات قبل ١٥ كانون الأول/ديسمبر.

١١ - كما أن الشركاء في الائتلاف، وفي طليعتهم الحزب الشيوعي النيبالي (الماركسي اللينين الموحد) ومنتدى حقوق الشعب الماديسي، انتقدوا بشكل حاد القيادة الماوية

للحكومة، شاكين من عدم التشاور معهم ومن مسلك الكوادر الماوية. واتفقوا على تشكيل لجنة تنسيق سياسية رفيعة المستوى لتوجيه أعمال الحكومة، إلا أن هذه اللجنة لم تبدأ العمل بعد، لأن عضويتها ما زالت غير واضحة. وإن الحكومة، شأنها شأن الحكومة التي سبقتها، ملتزمة بتشكيل لجنة وطنية للسلام والتأهيل يمكن أن تكون آلية هامة للتعاون بين الأحزاب من أجل مناقشة المسائل ذات الصلة بعملية السلام، إلا أن هذه اللجنة أيضا لم تشكل بعد. وفي هذه الأثناء، يسود قلق واسع النطاق من أن التعاون بين القوى السياسية الكبرى الذي لا بد منه لإنجاز عملية السلام وصياغة الدستور، قد توقف إلى حد بعيد، ويتم تقاذف الاتهامات بشأن المسؤولية عن توقفه. وهدد رئيس الحكومة علنا بأن الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) قد ينسحب من الحكومة ما لم يتم التعاون، وهذا أمر أثار مزيدا من النقد.

صياغة الدستور

١٢ - أقرت الجمعية التأسيسية في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر النظم القانونية والإجراءات المتعلقة بصياغة دستور البلد الجديد، وذلك عقب نقاشات مطولة على مستوى اللجان. من ثم وافقت على جدول زمني لفترة ٨٢ أسبوعا من أجل إنجاز عملية صياغته بحلول أيار/مايو ٢٠١٠. وتم التقيد بالموعد النهائي الأول الذي حُدد لانتخاب نائب رئيس الجمعية وهو ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، حينما انتُخبت لملء هذا المنصب مرشحة الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)، بورنا كوماري سويدي، بدعم من الحزب الماركسي اللينيني. كما تنافس على هذا المنصب خمسة مرشحين منتمين إلى أحزاب صغيرة. واتفقت جميع الأحزاب بشكل غير رسمي على أن هذا المنصب ينبغي أن تشغله امرأة.

١٣ - وعموجب النظم القانونية التي وضعتها الجمعية التأسيسية، ستؤدي ١٤ لجنة دور الجمعية في صياغة الدستور. واللجنة الأساسية المعنية بصياغة الدستور تمثل اللجنة الدستورية التي تضم ٦١ عضوا وستستند في أعمالها إلى أوراق مفاهيمية تعدها ١٠ لجان متخصصة تابعة للجمعية، وستضعه في صيغته النهائية بعد أن تقرر الجمعية ديباجته وكلا من مواده. وستتولى لجان إدارية ثلاث تابعة للجمعية مسؤولية العلاقات العامة وتنمية القدرات وإدارة الموارد، ورصد الرأي العام، للمساعدة في كفاءة توعية الشعب بعملية صياغة الدستور والمساهمة فيها. ولا ينبغي أن تضم هذه اللجان أكثر من ٤٣ عضوا ويمكن أن تتلقى مساهمات في مجالات متخصصة من مسؤولين حكوميين وخبراء. وستؤدي ١٠ لجان أخرى دور الجمعية العامة بوصف هذه الأخيرة هيئة تشريعية - برلمانا. ورشحت الأحزاب السياسية أفرادا لعضوية اللجان التابعة للجمعية التأسيسية، التي شكّلت في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، لكن رؤساءها لم يُنتخبوا بعد.

١٤ - وشهدت المفاوضات التي تناولت النظم القانونية خلافا على نقطتين محددتين. أولاها، حجم اللجنة الدستورية، إذ إن الأحزاب الصغيرة ضغطت لزيادته، فعضوية اللجنة، كانت ستضم، كما اقترح أصلا، ١٥ شخصا. والثانية، اعتراض الأحزاب الصغيرة على مقترح يقضي بضرورة اتباع أعضاء الجمعية التأسيسية سياسات الحزب الذي ينتمون إليه لدى التصويت على أحكام الدستور، وهذه قاعدة تحظى بتأييد بعض الأحزاب الكبيرة. وفي إثر مفاوضات مطولة بشأن هاتين النقطتين، رُفِع عدد أعضاء اللجنة الدستورية إلى ٦١ عضوا. غير أن ثمة قلقا من أن تؤدي ضرورة الحصول على توافق آراء عدد واسع من الأعضاء، وفي الوقت نفسه المساعدة على كفالة منح الأحزاب الصغيرة والفئات المهمشة فرصة الإعراب عن رأيها، إلى تباطؤ أعمال اللجنة إلى حد بعيد. وبالنسبة للمقترح الآنف الذكر، طالبت أحزاب الأقليات بإجراء تصويت حر على المسائل الدستورية لمنح ممثلي الفئات المهمشة فرصة التصويت على صعيد الأحزاب كافة. وسُويت هذه المسألة في نهاية المطاف بالامتناع عن الإشارة في النظم القانونية إلى ضرورة اتباع سياسات الحزب أو إلى التصويت الحر.

الدمج وإعادة التأهيل

١٥ - في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، قبيل زيارتي إلى نيبال، أعلنت الحكومة تشكيل اللجنة الخاصة للإشراف على أفراد الجيش الماوي ودمجهم وإعادة تأهيلهم، كما تنص عليه في المادة ١٤٦ من الدستور المؤقت. وقد نص الاتفاق الذي توصل إليه تحالف الأحزاب السبعة في ٢٥ حزيران/يونيه على أن اللجنة سوف تضم أعضاء من "الأحزاب الكبرى"، سواء كانت ممثلة أم غير ممثلة في الحكومة. وقررت الحكومة أن يكون في اللجنة ممثل عن كل من الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) والحزب الماركسي اللينيني الموحد ومنتدى حقوق الشعب الماديسي وحزب المؤتمر النيبالي، بالإضافة إلى نائب رئيس الحكومة ووزير الداخلية من الحزب الماركسي اللينيني الموحد بصفته منسقا لهذه اللجنة، ووزير السلام والتعمير من الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) بصفته عضوا إضافيا بحكم المنصب.

١٦ - وأثار تشكيل اللجنة الخاصة جدلا على الفور لأن حزب المؤتمر النيبالي اعترض على الصلاحيات التي قررتها الحكومة، إذ إنها، كما أشار، تحالف اتفاق ٢٥ حزيران/يونيه الذي كان قد حدد الخطوط العريضة لأعمال اللجنة الخاصة. وقد أعربت أحزاب معارضة صغيرة أخرى عن خيبتها لأن الاستشارات لم تشملها. ويبدو أن المفاوضات بين الأحزاب الكبرى قد توصلت إلى حل خلافاتها في ما يتعلق بصلاحيات اللجنة الخاصة. غير أن حزب المؤتمر

النيبالي اعترض أيضا على تشكيلة اللجنة، داعيا إلى المساواة في تمثيل الأحزاب، ولم يتم التوصل بعد إلى اتفاق حول هذه النقطة.

١٧ - وفي هذه الأثناء، واصل القادة السياسيون وغيرهم الإدلاء بتصريحات علنية متناقضة. وتشير بعض التصريحات التي أدلى بها عدد من كبار الأعضاء في حزب المؤتمر النيبالي إلى وجود معارضة شديدة لأي دمج لأفراد الجيش الماوي في الجيش النيبالي. وأعرب قادة الحزب الماركسي اللينيني الموحد عن معارضتهم للموقفين "المتطرفين" المتمثلين في عدم دمج جميع أفراد الجيش الماوي في الجيش النيبالي أو دمجهم فيه بالكامل، والتزموا بإنشاء اللجنة الخاصة واللجوء إليها لحل المسائل العالقة. وقد عين منتدى حقوق الشعب الماديسي ممثلا له في اللجنة الخاصة، وهو يمارس الضغط مع أحزاب ماديسية أخرى من أجل رفع عدد الماديسيين في قوات الأمن النيبالية، وهذا مطلب قد حظي بالموافقة في الاتفاق الذي وقعته الحكومة الانتقالية والأحزاب الماديسية في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

١٨ - ومن المؤسف أنه لم يحرز أي تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير في ما يتعلق بتسريح الأفراد الذين كانوا قسرا في أيار/مايو ٢٠٠٦ من مواقع تجميع الجيش الماوي، فضلا عن سائر الأفراد الذين اعتبروا بعد عملية التحقق التي أجرتها بعثة الأمم المتحدة في نيبال أنهم لا يستوفون شروط الانضمام إلى الجيش. غير أن رئيس الوزراء أكد لممثلي اللجنة المعنية بالأطفال والتراعات المسلحة، رادريكا كوماراسوامي، أن تسريح القصر سوف يبدأ دون المزيد من الإبطاء. وشركاء الأمم المتحدة على استعداد لمساعدة الحكومة في تسريح القصر والمجندين حديثا وفي إعادة تأهيلهم.

التحديات الأخرى التي تعترض سبيل عملية السلام

١٩ - قامت الحكومة، بناء على اعترافها التفاوض مع الجماعات المسلحة الناشطة في بعض أنحاء منطقة تاراوي، بتشكيل لجنة وزارية وتوجيه دعوة إلى هذه الجماعات لإجراء محادثات. وقد أجرى كل من وزير السلام والتعمير ووزير التنمية المحلية محادثات غير رسمية مع بعض أفراد الجماعات المذكورة تحضيرا للمحادثات الرسمية. وأفيد بأن عددا من الجماعات المسلحة قبل الدعوة. غير أن بعض القادة المحليين والسياسيين أعربوا عن شكوكهم بإمكانية إجراء محادثات مثمرة، لا سيما وأن العديد من الجماعات المسلحة تبدو ذات طبيعة إجرامية أكثر منها سياسية، كما أن قدرتها على قيادة أفرادها والسيطرة عليهم مشكوك بها. وأكثر المطالب الخلافية التي تقدمت بها بعض الجماعات المسلحة تتعلق بإعلان منطقة تاراوي بأكملها، دولة اتحادية واحدة. ويضاف إلى الصعوبات التي تحول دون توفير بيئة مؤاتية لإجراء محادثات استمرار أعمال القتل والخطف والابتزاز التي ترتكبها الجماعات المسلحة.

٢٠ - واستمرت الجماعات الشبابية المسلحة التابعة لأحزاب وحركات سياسية في الانتشار مع الإعلان عن إنشاء خمس منظمات من هذا القبيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويؤدي إنشاء أجنحة شبابية مسلحة إلى ازدياد خطر اندلاع أعمال العنف المحلية، وإلى عرقلة الجهود المبذولة لإعادة إحلال سيادة القانون حين تنخرط هذه الأجنحة في أنشطة يُزعم أن الغرض منها هو إنفاذ للقانون، وإلى مواصلة إضعاف مشروعية مؤسسات الدولة التي يعتبرها السكان أصلاً غير فعالة. وأفادت تقارير موثوقة بأن العديد من الأطفال يشاركون في هذه الأجنحة الشبابية التي قد تعرّض أنشطتها، بما فيها المظاهرات الاحتجاجية، هؤلاء الأطفال للخطر. وفي سياق تصرّف فيه الأحزاب الأخرى على أن أجنحتها الشبابية ترد على أنشطة عصابة الشباب الشيوعي، تقع مسؤولية خاصة على عاتق الحزب الشيوعي النيبالي (المائوي) تتمثل في الوفاء بالتزاماته بوضع حد لأعماله شبه العسكرية وضمان امتثاله التام لقوانين البلاد.

٢١ - ولم ينفذ حتى الآن العديد من الالتزامات المتعلقة بعملية السلام. وعلى الرغم من التعهدات المتكررة بإعادة الممتلكات التي صادرها الماويون، لم ينفذ أي من الاتفاقات التي تم التوصل إليها مع الحكومة الانتقالية أو الحكومة الحالية من أجل وضع آلية لرصد إعادة هذه الممتلكات. ومع أنه لا يوجد سجل نهائي بالممتلكات التي صودرت وأعيدت حتى الآن، هناك حالات عديدة معروفة لم تتم فيها إعادة الأراضي والممتلكات، ولا تزال ترد تقارير عن مصادرة ممتلكات وأراض جديدة. وأفرج عن مبالغ لمساعدة المهجرين وتعويض ضحايا التزاع الآخرين، ولكن العديد من الضحايا ليسوا راضين بسبب عدم وجود إطار شامل وعادل للنظر في مطالباتهم. وأحرز تقدم لا يُذكر في مجال تشكيل معظم اللجان المنصوص عليها في مختلف اتفاقات عملية السلام. غير أن الحكومة وافقت على مشروع قانون لتجريم الاختفاءات ستُنظر فيه الهيئة التشريعية - البرلمان. وسوف يمهد ذلك الطريق لتشكيل لجنة للتحقيق في حالات الاختفاء، وأعلنت الحكومة تشكيل لجنة علمية لإصلاح الأراضي مؤلفة من سبعة أعضاء (انظر الفقرة ٦). ولا يزال القلق يساور الأحزاب الماديسية بسبب عدم الوفاء بالتعهدات التي قطعت لها في الاتفاقات مع الحكومة المؤقتة.

ثالثاً - مركز بعثة الأمم المتحدة في نيبال

٢٢ - حتى ١ كانون الأول/ديسمبر، بلغ عدد موظفي البعثة الإجمالي ٣٥٥ موظفاً من أصل الـ ٣٩٦ موظفاً المأذون بهم. وبلغ عدد النساء ٨٣ أي ما نسبته ٣٠ في المائة من الموظفين المدنيين البالغ عددهم ٢٧٧ موظفاً، وبلغت نسبتهن ٤٢ في المائة من الموظفين الفنيين، و ٢٥ في المائة من الموظفين الإداريين. وهناك ثلاث نساء في عداد مراقبي الأسلحة الذين يشكلون فئة من الموظفين خاضعة إلى حد بعيد للترشيحات التي تقدمها الدول

الأعضاء. وينتمي ٤٥ في المائة من الموظفين الوطنيين (٧٢ من أصل ١٦٠ موظفا وطنيا) إلى فئات مهمشة تاريخيا.

٢٣ - ويسرني أن أفيد بأن اتفاق مركز البعثة قد وقع في ٥ كانون الأول/ديسمبر عقب موافقة مجلس الوزراء.

رابعاً - أنشطة بعثة الأمم المتحدة في نيبال

ألف - رصد الأسلحة

٢٤ - واصل مكتب رصد الأسلحة التحقق من مدى تقييد الجيش النيبالي والجيش الماوي للاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين. ولا يزال مراقبو الأسلحة يتولون على مدار الساعة مراقبة مواقع تخزين الأسلحة في مواقع التجميع الرئيسية السبعة التابعة للجيش الماوي، التي ينطلقون منها لكي يتفقدوا مواقع تجميع فرعية، إلى جانب مراقبة مواقع تخزين أسلحة الجيش النيبالي. وتقوم فرق متجولة بتنفيذ عمليات أخرى انطلاقاً من مقر مكتب رصد الأسلحة في كاتماندو.

٢٥ - وواصلت اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد عقد اجتماعاتها برئاسة رئيس مراقبي الأسلحة. وواصل الضابطان الرفيعا الرتبة اللذان يمثلان الجيش النيبالي والجيش الماوي تعاونهما الوثيق في مجال صنع القرارات وتبادل المعلومات واتخاذ تدابير لبناء الثقة وحل الخلافات. وبحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر، كانت اللجنة قد عقدت ٨٩ اجتماعاً منذ اجتماعها الأول في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظرت اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد في ستة انتهاكات مزعومة للاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين من أصلها اثنان ثبتا بالأدلة، وثلاثة لم تُدعم بأدلة وانتهاك واحد لم يُحسم أمره ريثما يرد المزيد من التوضيحات.

٢٦ - وبناء على طلب وزارة السلام والتعمير، حضر مراقبو الأسلحة التابعون للبعثة عمليات أخرى من دفع المرتبات لأفراد الجيش الماوي المستحقة لهم وذلك في مواقع التجميع الرئيسية. وتُدفع المرتبات حالياً بواسطة شيكات مصرفية محررة باسم الفرد.

باء - حماية الأطفال

٢٧ - أثناء زيارتي، دعوت الحكومة إلى أن تتحرك سريعاً للقيام رسمياً بتسريح أفراد الجيش الماوي الذين لا يستوفون شروط الانضمام إلى الجيش والقصر. وواصلت البعثة مباحثاتها مع الحكومة والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) للقيام بشكل سريع ورسمي بتسريح الأفراد الذين

لا يستوفون شروط الانضمام للجيش لأنهم كانوا قصرًا في أيار/مايو ٢٠٠٦ من مواقع التجميع. ولقد أشار وزير السلام والتعمير إلى أن عمليات الإفراج عن القصر ليست مشروطة بتشكيل اللجنة الخاصة، ولكن الوزارة لم تكن جاهزة بعد، بحلول منتصف كانون الأول/ديسمبر، لمناقشة عملية التسريح وإعادة الإدماج مع البعثة وشركائها في الأمم المتحدة.

٢٨ - وكما طلب مجلس الأمن، قامت ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، بزيارة نيبال في الفترة من ١ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وكانت الغاية من زيارتها التحقق مباشرة من أثر التزاع على الأطفال، وذلك في سياق قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) وولايتها الأوسع نطاقًا. وقد التقت الممثلة الخاصة كبار المسؤولين الحكوميين وأفراد عسكريين وفريق الأمم المتحدة القطري وممثلين عن المنظمات غير الحكومية وأطفالًا، وزارت موقعًا لتجميع أفراد الجيش الماوي حيث اجتمعت بقيادة الفرق والألوية، ومجموعة من القصر الذين ينتظرون تسريحهم. وحصلت ممثلي على تعهد من رئيس الحكومة بأن تسريح القصر سوف يبدأ دون المزيد من الإبطاء (انظر الفقرة ١٨).

٢٩ - وبالتعاون مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، واصل فريق حماية الأطفال الإفادة عن تنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) وتوفير معلومات عن التقدم المحرز بشأن عملية التسريح وانتهاكات حقوق الطفل إلى الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتزاع المسلح، وذلك عن طريق الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح.

جيم - الشؤون السياسية

٣٠ - استمر مكتب الشؤون السياسية في رصد الحالة السياسية في البلد وتحليلها وفي مساعدة قيادة البعثة في الجهود التي تبذلها لدعم عملية السلام. وواصل موظفو الشؤون السياسية عقد اجتماعات منتظمة مع أصحاب المصلحة، بمن فيهم المسؤولون الحكوميون وممثلو الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني فضلًا عن الجهات الإقليمية والدولية المؤثرة. ورُصدت أنشطة جماعات الناشطين الصغيرة - المسلحة وغير المسلحة - واحتمال إعاقتها عملية السلام. وواصل المكتب تقييم حالة تنفيذ اتفاق السلام الشامل وغيره من الاتفاقات ذات الصلة. وقدم المكتب إحاطات لفريق الأمم المتحدة القطري واجتماعات المجتمع الدولي ككل. وقد تابع عن كثب تطور العلاقات داخل الأحزاب السياسية وفي ما بينها وكذلك الدور الناشئ للفئات المهتمشة تاريخيًا وتأثيرها على عملية السلام. وقد راقب المكتب أيضا أعمال الجمعية التأسيسية.

دال - الإعلام

٣١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت وسائل الإعلام الوطنية على دمج أفراد الجيش الماوي السابق وإعادة تأهيلهم، وغالبا ما ترافق ذلك بتعليقات متضاربة من جانب القادة السياسيين وغيرهم بشأن تشكيل اللجنة الخاصة المقرر أن تعالج هذه المسألة. والمواضيع الأخرى التي حظيت بتغطية إعلامية مستمرة كانت المفاوضات مع الجماعات المسلحة في تاراوي بشأن إجراء محادثات؛ والمقترحات المتباينة إيديولوجيا التي قدمها القادة الماويون إلى اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي والاجتماع الوطني، وتدهور الأوضاع في المنطقة بالنسبة لحرية الصحافة. وقد أفادت وسائل الإعلام الوطنية عن احتمال تقديم الحكومة طلبا من أجل تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال، وعن انتقادات بعض قادة حزب المؤتمر النيبالي بشأن إتمام بعثة الأمم المتحدة ولايتها. وقد حظي عدد من الزيارات الرفيعة المستوى إلى نيبال، بما فيها زيارتي، بتغطية واسعة.

٣٢ - وكانت وحدة الإعلام والترجمة التحريرية منخرطة في عدة جوانب من زيارتي، شملت توزيع الكلمة التي ألقيتها على أعضاء الجمعية التأسيسية وتنظيم مؤتمر صحافي حضره أكثر من ١٠٠ صحافي محلي ودولي. كما اضطلعت هذه الوحدة بدور فاعل في تنفيذ الاستراتيجيات الإعلامية لزيارة ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والتراع المسلح. وأصدرت الوحدة كتابا عن الأمم المتحدة وعملية السلام في نيبال، ونظمت معرضا للصور في دار الأمم المتحدة في كاتماندو. بمناسبة يوم الأمم المتحدة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، وتعاونت تعاونًا وثيقًا مع الفريق القطري لتنظيم الاحتفال الذي أقيم بهذه المناسبة.

٣٣ - ورتبت الوحدة مقابلات هامة وزيارة للمواقع لوسائل الإعلام الوطنية والدولية، وهي تواصل مشاركتها الفاعلة في رصد وسائل الإعلام.

هاء - السلامة والأمن

٣٤ - ظل الوضع الأمني في البلد هادئا نسبيا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يتعرض موظفو الأمم المتحدة وممتلكاتها لتهديد يذكر، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ما عدا بعض الموظفين الذين وجدوا أنفسهم في خضم اضطرابات بسبب الإضرابات. وأدت الفيضانات الشديدة في عدد من المناطق الجنوبية من البلد إلى إعاقة العمليات، وبينت محدودية قدرة الحكومة على التصدي للكوارث الطبيعية التي يمكنها أن تؤثر على سلامة موظفي الأمم المتحدة. وظل التعاون والتنسيق وثيقين مع مكتب نيبال لإدارة الأمن والسلامة.

خامسا - دعم البعثة

٣٥ - واصل عنصر دعم البعثة تقديم الدعم الفعال للأنشطة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة في نيبال في جميع أرجاء منطقة البعثة. ويؤدي استمرار وجود مراقبي الأسلحة في مواقع تجميع الجيش الماوي السبعة وقيامهم بتسيير دوريات متنقلة إلى توزّع أفراد البعثة في منطقة جغرافية واسعة. ونتيجة لذلك، لا تزال هناك حاجة إلى موارد الاتصالات والنقل الجوي لتوفير الدعم اللوجستي اللازم والأمن والروابط الطبية بين كاتماندو والأماكن النائية التي ينتشر فيها مراقبو الأسلحة.

٣٦ - ويقلص عنصر دعم البعثة تدريجياً البنية التحتية والموارد المادية داخل البعثة. ويجري التخلص من الأصول المادية التي تم استردادها بعد إغلاق المكاتب الإقليمية، ويتم نقل المعدات الفائضة إلى بعثات أخرى وإلى قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي. وستكتمل أعمال التخلص من الموارد وشحن المواد الإضافية جنباً إلى جنب مع أي عملية أخرى لتقليص المعدات أو تصفيتها في أوائل عام ٢٠٠٩. ومن شأن التخفيض التدريجي أن يقلل إلى الحد الأدنى من مرحلة التصفية النهائية.

سادسا - حقوق الإنسان

٣٧ - في الكلمة التي ألقيتها أمام الجمعية التأسيسية في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، أكدت على أن الحفاظ على السلام يتطلب أيضاً بذل جهود لتضميد الجراح الناجمة عن النزاع، مما يعني معرفة مصير أولئك الذين اختفوا ودفع تعويضات للضحايا، وكذلك تمكين المشردين من العودة إلى ديارهم. وقلت إن هذا سينطوي أيضاً على الاعتراف بالحقيقة بشكل أمين، لأن كان حتماً مؤلماً، بشأن الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان ووضع حد للإفلات من العقاب.

٣٨ - وقد اتخذت الحكومة بعض الخطوات الإيجابية من أجل الوفاء بالتزامات بإنشاء آليات العدالة الانتقالية. ففي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغ وزير السلام والتعمير الهيئة التشريعية - البرلمان بأن الحكومة تعمل على تشكيل لجنة الحقيقة والمصالحة بسرعة، وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون بشأن حالات الاختفاء بهدف إلى تجريم الاختفاء ووضع الإطار القانوني لإنشاء لجنة للتحقيق في حالات الاختفاء الناجمة عن النزاع والإبلاغ عنها. وقدمت مفوضية حقوق الإنسان تعديلات مقترحة على المشروع، الذي ستنظر فيها حالياً الهيئة التشريعية - البرلمان.

٣٩ - وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت مفوضية حقوق الإنسان تقريراً عن التحقيق الذي أجرته في سلسلة من حالات الاختفاء التي وقعت في منطقة بارديا في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣، أثناء النزاع المسلح. ويوثق التقرير حالات ١٥٦ شخصاً أقيمت صلة بين عمليات اختفائهم، التي حصلت بعد أن ألقى الجيش الملكي النيبالي السابق القبض عليهم وبين السلطات الحكومية. ويورد التقرير إفادات شهود ذات مصداقية تشير إلى أن عدداً من المعتقلين قد قتلوا أثناء احتجازهم، أو بعد فترة وجيزة من أخذهم من قبل أفراد من قوات الأمن، ويوثق استخدام التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة بشكل منتظم في ثكنات شيساباني التابعة للجيش الملكي النيبالي. ويورد التقرير أيضاً تفاصيل عن ١٤ حالة مماثلة تنسب إلى الحزب الشيوعي النيبالي - الماوي.

٤٠ - وتم التأكيد على الحاجة إلى تحقيق تقدم بشأن هذه القضايا، عندما تبين للجنة المعنية بحقوق الإنسان في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر في أول حكم صادر لها عن نيبال، أن نيبال تنتهك التزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فيما يتعلق بحالة رجل اختفى بعد اعتقاله المزعوم من قبل أفراد من الجيش النيبالي في عام ٢٠٠٢. وطلب إلى نيبال أن ترد على اللجنة في غضون ١٨٠ يوماً بشأن التدابير المتخذة بشأن آراء اللجنة.

٤١ - وعقدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعات منتظمة مع كبار المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم نائب رئيس الحكومة ووزير الداخلية، لطرح مجموعة من الشواغل، تشمل الإفلات من العقاب والعنف ضد المرأة وعدم تنفيذ الحكومة لتوصيات اللجنة والحالة الأمنية في نيبال. وذكر أن أعضاء الحكومة، بمن فيهم وزير الداخلية، قد وعدوا بتعزيز التنسيق مع اللجنة وتنفيذ توصياتها. إلا أنه لا يزال ينتظر تنفيذ هذه التعهدات عملياً.

٤٢ - ولا تزال مسألة الأمن العام تثير قلقاً بالغاً في العديد من مناطق تاراي، حيث لا يزال السكان يتعرضون لأعمال إجرامية على أيدي الجماعات المسلحة. وفي منطقة كاييلفستو، ارتبط ازدياد نشاط المجموعات المسلحة بعدم معالجة السلطات للأسباب الجذرية ونتائج أعمال العنف التي وقعت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، التي قتل خلالها ١٤ شخصاً وشرد آلاف الأشخاص. ويعتقد أنه توجد في صفوف الجماعات المسلحة العاملة في كاييلفستو عناصر من إحدى مجموعات الحراسة الأهلية السابقة التي لم يتم نزع سلاحها على الإطلاق، والذين يزعم أنهم متورطون في أعمال العنف. وأفيد أيضاً عن وجود نشاط للجماعات المسلحة في المناطق الجبلية، بما في ذلك خوتانغ وبوجبور، حيث واصل حزب عمال كيرانت جانابادي أعمال الترويع والابتزاز، التي استهدفت بشكل رئيسي وكلاء الحكومة على مستوى القرية ومعلمي المدارس.

٤٣ - وإن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر الذي يقضي بسحب ٣٤٩ قضية من القضايا التي يدعى أنها ذات طبيعة سياسة رُفعت على مستوى المقاطعات إلى محكمة المقاطعة أو إلى مكتب إدارة المنطقة، زاد من المخاوف بشأن ظاهرة الإفلات من العقاب. ووجهت مفوضية حقوق الإنسان رسالة إلى وزير القانون والعدل وشؤون الجمعية التأسيسية طلبت فيها تقديم تفاصيل عن هذا القرار، مؤكدة مجدداً على واجب نياب التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ومقاضاة مرتكبيها. ولئن كان من غير الواضح ما إذا كان القرار الحالي يهدف لأن يكون عائقاً دائماً أمام الإجراءات القانونية، فقد شددت المفوضية على أهمية وجود عملية شفافة ونزيهة لكفالة ألا تصبح الحالات التي قد تصل إلى مستوى الانتهاكات الخطيرة والجرائم الدولية موضوع "عفو بحكم الواقع". وتشير النتائج التي توصلت إليها المفوضية حتى الآن إلى أن معظم الأشخاص الواردة أسماؤهم في القضايا من الماويين، بما في ذلك بعض من كبار أعضاء الحكومة، وأن بعض القضايا تتصل بحوادث وقعت بعد انتهاء النزاع.

٤٤ - وكانت هناك ردة فعل عامة قوية إزاء تقارير وسائل الإعلام التي تفيد بأن وزير الدفاع (الحزب الشيوعي النيبالي - الماوي) قد اجتمع في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر مع قائد الجيش الماوي كالي باهادور خام "بييده"، الذي صدرت في حقه مذكرة اعتقال في ١٢ حزيران/يونيه فيما يتعلق باختطاف رجل الأعمال رام هاري شريستا ومن ثم مقتله في أيار/مايو في أحد مواقع التجميع في مقاطعة شيتوان. ونفى الوزير ما ورد في هذه التقارير. وقدم الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) ضمانات بعد أن ظهرت جريمة القتل بأنها ستسلم "بييده"، الذي قالوا إنهم أوقفوه عن العمل، لكن يقال إنه لا يزال يتسلم مسؤوليات بصفته قائداً للجيش الماوي. ولم يعلن بعد عن نتائج التحقيق القضائي في موت السيد شريستا. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أكد نائب رئيس الحكومة ووزير الداخلية للجمعية التأسيسية أنه ستتم تعبئة الموارد للقبض على "بييده" والشخصين الآخرين اللذين لا تزال مذكرتا اعتقالهما المتعلقة بمقتل شريستا لم تنفذاً. ولم يتم اعتقال أي شخص.

٤٥ - واستمر ورود أنباء عن حوادث عنف ارتكبتها أعضاء من الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) أو من عصبة الشيوعيين الشباب، وإن كان عددها أقل بكثير مما كان عليه قبل انتخابات الجمعية التأسيسية في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وانطلقت مظاهرات احتجاجية واسعة النطاق بعد أن قامت عصبة الشبيبة الشيوعية بخطف شاين في مقاطعة دادينغ في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، عثر على جثتيهما في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر الفقرة ٧). وطالب المتظاهرون باستقالة رئيس الحكومة ووزير الداخلية بسبب تورط عصبة الشيوعيين الشباب

المزعوم. ونفى رئيس العصابة تورط الحزب، وأعرب عن تمسكه بالإجراءات القانونية المتخذة ضد الجناة. وعينت الحكومة لجنة للتحقيق في عمليات القتل.

٤٦ - وقام المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين، جيمس أنايا، بزيارة نيبال في الفترة بين ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢ كانون الأول/ديسمبر بناء على دعوة من الحكومة. وخلال زيارته، اجتمع المقرر الخاص مع ممثلين عن السكان الأصليين في مقاطعات كاتماندو وإيلام وجابا وشيتوان كوايلاي، ومع ممثلين حكوميين وغير حكوميين. وعند اختتام زيارته، شدد المقرر الخاص على ضرورة كفالة حقوق الشعوب الأصلية في الدستور وأكد أن حق جماعات السكان الأصليين المتعلقة بتقرير المصير والاستقلال الذاتي ينبغي أن يتجلى بصورة كافية عبر تطبيق اللامركزية في عملية صنع القرار. وسيقدم تقرير المقرر الخاص إلى مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

سابعاً - الإجراءات المتعلقة بالألغام

٤٧ - تم نقل فريق الأمم المتحدة المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام من بعثة الأمم المتحدة في نيبال، وأصبح الآن جزءاً من فريق الأمم المتحدة القطري، تحت إشراف المنسق المقيم. ولدى تلقي الطلب الرسمي الحكومي في ٣ تشرين الأول/أكتوبر لاستمرار تقديم الأمم المتحدة الدعم في أنشطة إزالة الألغام، استأنف الفريق أنشطة إزالة الألغام بشكل كامل، مقدماً الدعم إلى الأطراف للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق السلام الشامل والاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين.

٤٨ - وأجري برنامج تدريبي لتجديد المعلومات لمدة أسبوع خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر لفريق إزالة الألغام في الجيش النيبالي وتم نشر فريقين. ومن المقرر تدريب فريق جديد لإزالة الألغام ونشر فريق ثالث في أوائل عام ٢٠٠٩. وبحلول منتصف كانون الأول/ديسمبر، كانت قد أزيلت الألغام من خمسة حقول من أصل ٥٣ حقلاً للألغام في نيبال، وأزيلت الألغام جزئياً في ثلاثة حقول. ويجري وضع خطة استراتيجية مفصلة لتحسين القدرات التنظيمية والإدارية ذات الصلة للجيش النيبالي لكفالة الحفاظ على القدرات الوطنية لإزالة الألغام.

٤٩ - وبالشراكة مع سفارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، يجري فريق الأمم المتحدة المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام، تقييماً لقدرات فريق إبطال الذخائر المتفجرة وأجهزة التفجير اليدوية الصنع التابع للجيش النيبالي والحاجة إلى التدريب لإنشاء القدرات الوطنية الكافية والحفاظ عليها. وللبدء في هذا المشروع، أجرى مستشار تقني تابع للأمم

المتحدة وخبير في إبطال الذخائر المتفجرة وأجهزة التفجير اليدوية الصنع تقييماً قطريا امتد ١٠ أيام لقدرات الفريق التابع للجيش النيبالي على الاستجابة للطلبات واستنادا إلى هذا التقييم والتوصيات اللاحقة، ستجرى دورات تدريبية لبناء قدرات الجيش النيبالي في هذا المجال.

٥٠ - ولا يزال وجود الألغام الأرضية وأجهزة التفجير اليدوية الصنع في المجتمع المحلي يلحق الضرر بالسكان، إلا أنه يوجد انخفاض كبير في عدد الضحايا مقارنة بالسنتين السابقتين. ومن ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أفيد عن وقوع ٦٣ إصابة، بانخفاض عن ٩٠ إصابة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ و ١٦٤ إصابة في عام ٢٠٠٦.

٥١ - ولم يتم توفير الخرائط والرسومات بالكامل كما يقتضي اتفاق السلام الشامل. وقدم الجيش النيبالي خرائط لكل حقول الألغام البالغ عددها ٥٣ حقلا، إلا أنه لم يتم الكشف عن تفاصيل عن ٢٧٥ موقعا آمنيا أو أكثر معززة بأجهزة تفجير عن بعد.

ثامنا - التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري

٥٢ - استمر فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة العمل معا على نحو وثيق خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وخاصة فيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسلام من أجل نيبال، الذي يرأسه ممثلي الخاص، ونائبه المنسق المقيم. وبعد تقديم ١٠ ملايين دولار من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، فإن صندوق الأمم المتحدة للسلام من أجل نيبال في سبيله إلى تخصيص مبلغ ١٢,٢ مليون دولار لمشاريع في مجالات التسريح وإعادة الإدماج، ودعم اللجان المتوقع تشكيلها بموجب اتفاقات السلام، وتوفير فرص للشباب، والإسكان والأرض، والقدرات المحلية للسلام. ومنذ صدور تقرير الأخير، تلقى الصندوق مساهمة إضافية من حكومة النرويج. وتم الاتفاق على أنه بعد نهاية الولاية الحالية للبعثة، سيرأس اللجنة التنفيذية للصندوق المنسق المقيم.

٥٣ - وقُدِّم الدعم إلى الجمعية التأسيسية وإلى أعضائها في مجموعة من المجالات. وكان من بينها تنفيذ مبادرة دعم لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لتوجيه العضوات في الجمعية التأسيسية في مجالات الثقافة البرلمانية وصياغة الدستور وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي. وشملت الأنشطة الأخرى إجراء دورات تدريبية محددة الأهداف لأعضاء الجمعية من السكان الأصليين بشأن الإدماج الاجتماعي وعملية صياغة الدستور. وركزت حلقة دراسية عقدت برعاية الأمم المتحدة لمدة يومين لأعضاء الجمعية،

على خير الإنسان وإدارة الأزمات. وتجري أعمال تحديد المبنى الجديد الذي تدعمه الأمم المتحدة المخصص لمركز الحوار الدستوري الذي سيفتح في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

٥٤ - وفي ظل تزايد عدد الشباب في نيبال ودورهم الرئيسي في مستقبل البلد وازدهاره واستقراره، أطلق فريق الأمم المتحدة القطري "الفريق الاستشاري للشباب التابع للأمم المتحدة" في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. وسيقدم الفريق المشورة للأمم المتحدة بشأن الاستراتيجيات المناصرة للشباب في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٥٥ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، وقيادة المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية وبدعم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، استخدمت أموال من صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ. فتم تخصيص مبلغ قدره ٣ ملايين دولار لمساعدة المجتمعات الريفية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي الخطير. وتهدف المشاريع بشكل محدد إلى تلبية الاحتياجات الغذائية الحيوية للأسر المعيشية الضعيفة والنساء والأطفال والأقليات العرقية والسكان الأصليين في المناطق الشديدة الحرمان في البلد. وبذلك يصل المبلغ الإجمالي لموارد الصندوق المقدمة إلى نيبال في عام ٢٠٠٨ إلى ١٢,٦ مليون دولار، وذلك لمواجهة آثار فيضانات كوشي، والسيول والانهيارات الأرضية التي وقعت في المناطق الوسطى وفي أقصى الغرب، والأزمة الغذائية، وتلبية سائر الاحتياجات الإنسانية العاجلة. بالإضافة إلى ذلك، قدم البنك الدولي من خلال حكومة نيبال مبلغاً قدره ١٦ مليون دولار لبرنامج الأغذية العالمي لحماية حياة الناس وإعادة بناء سبل عيش ٢,٧ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ومن المتضررين من النزاع.

٥٦ - ويواصل فريق الأمم المتحدة القطري استكشاف المجالات المحتملة أن تطلب بشأنها الدعم التقني من الأمم المتحدة مستقبلاً في عملية بناء السلام القادمة. وفي هذا السياق، أوفد برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مئول الأمم المتحدة) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بعثات استطلاعية لبحث المسائل المتعلقة بالمساكن والأراضي والممتلكات. كما أوفدت منظمة السياحة العالمية بعثة لتقصي الحقائق في كانون الأول/ديسمبر لاستكشاف السبل التي تستطيع الأمم المتحدة أن توسع من خلالها نطاق دعمها لهذا المجال الحيوي القادر على النمو في نيبال.

تاسعا - ملاحظات

٥٧ - إذا كانت زيارتي إلى نيبال في أواخر تشرين الأول/أكتوبر قد زادتني إعجاباً بما أنجزته عملية السلام، فإن من دواعي خيبيتي ألا يكون بمقدوري الإفادة إلا بإحراز تقدم

لا يذكر على صعيد المسائل الأوثق صلة بولاية البعثة. ويؤسفني خصوصا أن تكون الأحزاب السياسية، حتى تاريخه، قد فشلت في التوصل إلى اتفاق بشأن إشراف اللجنة الخاصة على أفراد الجيش الماوي وإدماجهم وإعادة تأهيلهم حتى تتمكن من مباشرة عملها المهام في هذا المجال. وهذا دليل بارز على التوتر الكبير القائم بين الأحزاب المذكورة، الذي يمكن أن يعرض للخطر إنجاز عملية السلام وصياغة الدستور. وإني أكرر الدعوة التي وجهتها خلال زيارتي إلى الجهات السياسية الفاعلة لمواصلة العمل بروح من التعاون وتحديد رؤية مشتركة عبر الحوار وإرساء الدعائم التي يقوم عليها جو من الاستقرار في نيبال من أجل الأجيال القادمة.

٥٨ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، كتب إليّ الممثل الدائم لنيبال لدى الأمم المتحدة معربا عن تقديره لعمل البعثة وطالبا، باسم حكومته، تمديد ولايتها الحالية وما يتصل بها من أعمال لفترة ستة أشهر إضافية اعتبارا من ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

٥٩ - وفي القرار ١٨٢٥ (٢٠٠٨)، أهاب مجلس الأمن بجميع الأطراف إلى الإفادة الكاملة من خبرة البعثة واستعدادها، ضمن إطار ولايتها، لتقديم الدعم لعملية السلام بما ييسر إنجاز الجوانب غير المكتملة من هذه الولاية. وفي الوقت نفسه، أهاب بحكومة نيبال إلى مواصلة اتخاذ القرارات اللازمة لخلق الظروف المفضية إلى إنجاز أنشطة البعثة مع نهاية الولاية الحالية، بما في ذلك من خلال تنفيذ اتفاق ٢٥ حزيران/يونيه، من أجل تيسير سحب البعثة من نيبال. وقد قمنا أنا وممثلي الشخصي، مرارا وتكرارا، بتوجيه الانتباه إلى أن أي استراتيجية ذات صلة بخروج البعثة من نيبال تستدعي اتخاذ قرارات بشأن مستقبل أفراد الجيش الماوي المتواجدين في مراكز التجميع، وحثنا المعنيين على النظر في تلك المسألة في إطار الهيئة المتفق عليها، أي اللجنة الخاصة.

٦٠ - ومنذ أن أبلغني رئيس الوزراء في اجتماعاتنا في نيويورك وكاتماندو، وأبلغ ممثلي الخاص، باحتمال طلب تمديد ولاية البعثة، قام فريق استشاري صغير بزيارة نيبال في الفترة من ٥ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر للمساهمة، عبر ممثلي الخاص، في وضع توصيات بشأن ما تقوم به الأمم المتحدة من أعمال للمساعدة في إدارة الأسلحة وأفراد الجيش، مع الإشارة بشكل خاص إلى عمل اللجنة الخاصة. وقامت وحدة دعم الوساطة التابعة لإدارة الشؤون السياسية بتيسير الزيارة الميدانية التي قام بها الفريق المذكور، الذي ترأسه اللواء (المتقاعد) مايكل سميث، النائب السابق لقائد قوة الأمم المتحدة في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والمدير التنفيذي لمركز الامتياز للشؤون المدنية والعسكرية في آسيا والمحيط الهادئ الذي أنشأته مؤخرا الحكومة الأسترالية، وبإدراك مشكورا إلى عرض خدماته. واجتمع

الفريق برئيس الحكومة، ونائبه الذي عُيّن رئيساً للجنة الخاصة، ومسؤولين آخرين، ورئيس الأركان وكبار الضباط في الجيش النيبالي، وقادة الجيش الماوي، وممثلي الأحزاب السياسية، وأعضاء المجتمع الدولي الذين قد يكونون على استعداد لتقديم المساعدة في إطار عملية الإدماج وإعادة التأهيل.

٦١ - وتبيّن للفريق، الذي رافقه كبار المسؤولين في البعثة طيلة الزيارة، أنّ جميع المحاورين النيباليين ينتظرون من الأمم المتحدة أن تضطلع بدور في مساعدة اللجنة الخاصة عندما تباشر أعمالها. واعتبر معظم ممثلي المجتمع الدولي أنّ الأمم المتحدة هي الجهة الأكثر قدرة على تنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى اللجنة الخاصة. وفي اعتقاد الجميع أنّ دور مراقبي الأسلحة التابعين للبعثة ودور اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد سيتسمان بالأهمية خلال عملية الإدماج وإعادة التأهيل، وعند تسريح القصر وغيرهم ممن يتضح أنّهم لا يستوفون شروط الانضمام إلى الجيش في إطار عملية التحقق التي تقوم بها البعثة.

٦٢ - ويبدو جلياً أنّ الأمم المتحدة، إذا شاءت ألا تعرّض عملية السلام للخطر، لا يسعها أن تضع على الفور حداً للمساعدة التي تقدمها عبر البعثة بناءً على طلب حكومة نيبال. لكن لا يمكن أيضاً أن نتوقع من الأمم المتحدة أن تُبقي على مراقبة الأسلحة وأفراد الجيش إلى أجل غير مسمى بينما تتأخر أكثر فأكثر عملية اتخاذ القرار بشأن مستقبل المقاتلين السابقين. ولطالما سعت إلى أن تنجز البعثة مهامها وتنتهي وجودها في البلد تدريجياً وفي أقرب وقت ممكن، وأنا مدرك لما أعرب عنه بعض أعضاء مجلس الأمن من ضرورة تقليص عدد أفراد البعثة مرة أخرى إذا كانت ولايتها ستمدد من جديد. لذا، فإني أوصي المجلس بتمديد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر إضافية اعتباراً من ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، على أن يُقلص عدد أفرادها مجدداً. وستواصل الأمم المتحدة الحث على التسريع قدر الإمكان من عمل اللجنة الخاصة وهي تسريح القصر وغيرهم ممن لا يستوفون شروط الانضمام إلى الجيش، وستقدم مساعدتها في هاتين العمليتين آملة بذلك أن تساعد نيبال على إنجاز عملية السلام التي تضطلع بها وأن تُنتهي ولاية البعثة في أقرب فرصة ممكنة. كما ستواصل البعثة حث الحكومة على النظر في اتخاذ تدابير مؤقتة كفيلة بالتقليل من احتياجاتها في مجال مراقبة الأسلحة. وقد يرغب المجلس في الحصول، في موعد أقصاه ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، على تقرير عن التقدم المحرز في هذه المجالات.

٦٣ - وفي غضون ذلك، أقترح الإبقاء على عدد مراقبي الأسلحة الذين ساهمت بهم الدول الأعضاء البالغ ٧٣ مراقباً، وهو العدد الذي أُذن به عند تقليص حجم البعثة في تموز/يوليه ٢٠٠٨، وإلغاء القسم الأكبر من الوظائف المدنية الـ ١٨ الباقية التي يشغلها ضباط

عسكريون متقاعدون في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وأما عمليات التقليل الإضافية في أعداد مراقبي الأسلحة فستكون رهنا بمدى قرب الموعد الذي تتخذ فيه التدابير البديلة المؤقتة. وسيقلص أيضا من جديد عدد موظفي مكتب الشؤون السياسية وسيلغى عدد من الوظائف الفنية الأخرى للتوصل إلى خفض الوظائف الفنية بنسبة الثلث. وستقلص خدمات الدعم بشكل كبير وبتزايد اضطلاع الموظفين الوطنيين بالوظائف الباقية؛ وسيلغى نصف وظائف الدعم الدولية تقريبا. وسيتولى رئاسة البعثة، بعد تقليصها الجديد هذا، ممثل عن الأمين العام بدلا من ممثل خاص عنه.

٦٤ - ولا أعتقد أنه سيكون من السهل التوصل إلى توافق في الآراء داخل اللجنة الخاصة عندما تباشر أعمالها. فهناك تباين شديد في المواقف ووجهات النظر بين الأحزاب السياسية وأحيانا داخل تلك الأحزاب، وبين النهج التي يجزها الجيش الماوي وتلك التي يدعو إليها الجيش النيبالي. ولم يناقش مستقبل الجيشين مناقشة وافية في اتفاق السلام الشامل الذي اقتصر على تعريف العمليات، التي لم تبدأ بعد، وذلك في ما يتعلق على حد سواء باللجنة الخاصة وبالالتزام المتوازي بوضع خطة عمل لإضفاء الطابع الديمقراطي على الجيش النيبالي. بيد أن الأمم المتحدة مستعدة لمساعدة اللجنة الخاصة إذا قامت الحكومة، عندما تباشر هذه اللجنة أعمالها، بتأكيد رغبتها التي أعربت عنها مؤخرا للفريق الاستشاري في الحصول على مثل هذه المساعدة. لذا، أدعو مرة أخرى جميع الأحزاب النيبالية إلى العمل يدا بيد لإنجاز عملية إدماج أفراد الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم في أسرع وقت ممكن.

٦٥ - وتتسم عملية إدماج أفراد الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم بأهمية حيوية بالنسبة لإحلال سلام دائم، بيد أنها لا تعدو أن تكون واحدا من التحديات التي تواجهها نيبال. فالحاجة إلى تنفيذ سائر التزامات عملية السلام، وتحسين الحالة الأمنية وخصوصا في أجزاء من مقاطعة تاراوي، ووضع حد لحالة الإفلات من العقاب السائدة وتضميد الجراح التي سببها النزاع، والتوصل إلى توافق كاف في الآراء عند صياغة دستور اتحادي، وفتح باب المناصب في الحكومة، ولا سيما في القوات الأمنية، أمام الجميع، وأهم من كل ذلك، إقامة تعاون كاف بين القوى السياسية الرئيسية خلال مواجهة هذه التحديات، وهذا كله دليل على أن عملية السلام في نيبال لا تزال هشّة. وتُنفَّذ هذه العملية الآن بقيادة نيبالية وسيبقى الأمر كذلك في المستقبل، لكن الأمم المتحدة ستظل مستعدة لتقديم المساعدة عند الاقتضاء.

٦٦ - ولا تشكل هشاشة الحالة سببا لإحجام المجتمع الدولي عن تقديم الدعم إلى نيبال. على العكس من ذلك، فقد اختتمت زيارتي إلى نيبال عازما عازما أكيدا ليس فقط على تعزيز

الدعم الذي تقدمه وكالات الأمم المتحدة الإنمائية، بل أيضا على دعوة المجتمع الدولي ككل إلى مساعدة الشعب النيبالي في جني ثمار السلام الذي ناضل من أجل تحقيقه.

٦٧ - وأود ختاماً أن أعرب عن تقديري لمجلس الأمن والدول الأعضاء على مواصلة تقديم الدعم إلى نيبال. كما أود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص ومعاونه وشركائهم من المنظمات في نيبال للجهود المتفانية التي يبذلونها.
